WHITEBALANCE. DO NOT COVER K-3366 01

ملف

التحقيق الاساليب التقليدية لاجهزة المباحث والمخابرات والتي يحاول بعض الكتاب ان يصورونها على عهد عبد الناصر ومراكز القوى وقد تم استخدام هذه الاساليب تحت سمع وبصر نيابة امن الدولة بهدف انتزاع الاعترافات التي تلائم مع اهداف هذه الاجهزة وقد لجأت المخابرات الى استخدام تكنيكها الذي تعرضه بعض كتب رؤسائها المعروضة في الاسواق في اريكة تنظيم الوظائف العادية الخ وخلق مظاهر القلق والصراع النفسي والاضطراب عند بعض المناضلين باطالة فترات التحقيق لمدة تصل الى اثني عشرة ساعة يوميا بهدف القضاء على صفاء الذهن وتشويش الكفاءة العقلية مع استبدال المحققين كل اربع ساعات ثم التجويع وتقديم اقل من الحد الادنى من الطعام الذي يحتاجه الجسم مما يصيب بالخمول وظائف الذهن مطبقين قاعدة معروفة للاجهزة تقول « يعطى للسجين ما يكفي من اطعمة تمكنه من البقاء على قيد الحياة » ، والحرمان من النوم او الاجبار على الاستيقاظ الدائم بهدف الوصول بالمناضلين الى حالة قصوى من الاعياء حتى يتم انتزاع الاعترافات المطلوبة ،والتهديد باحضار الامهات والاباء والزوجات والابناء وتعذيبهم، ممارسة التعذيب اثناء التحقيق واللجوء الى الايذاء البدني كالصفع والركل ،ووضع المناضلين في غرفة تقع اسفل مبنى المباحث العامة وتعويمها بمياه المجاري القذرة مما ادى الى اصابة الناقد الادبي الماركسي خليل كلفت بالحمى الصفراء ولم يقدم له علاج الا بعد ان انتهى التحقيق وانتقل الى سجن الاسكندرية العمومي بالحضرة حيث احاله مدير السجن الى مستشفى الحميات ثم تم اصطحاب بعض المتهمين الى معسكر مصطفى باشا وهو احد معسكرات جهاز المخابرات حيث تتوفر كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة للتعذيب وعلى الاخص التعذيب بتسليط التيارات الكهربائية على مواضع حساسة في الجسم وقد اتبع هذا الاسلوب بصفة خاصة مع المناضل الطلابي « جمال عبد الفتاح » .

وفي كل اجراءات التعذيب والاكراه لم تراع الظروف الصحية لبعض المناضلين وخاصة كبار السن حيث لم يوقع عليهم اي كشف طبي ولم يقدم اي نوع من انواع العلاج باستثناء احد العمال الذي اصيب بأزمة قلبية تحت ضغط التعذيب فتم نقله الى المستشفى ثم خطف منه — بعد ان راى طبيب المستشفى ضرورة رعايته وعلاجه بالمستشفى — من قبل جهاز المخابرات .

ولم تتمر هذه الاساليب الوحشية مع القادة العماليين وكل المناضلين الشيوعيين الذين صمدوا امامها ورفضوا تكييف اقوالهم وفقا لمطلب جهازي المخابرات والمباحث رغم كامة الوان الضغط .

ولم يكن موقف امن الدولة مناقضا او رافضا لهذه الاساليب « الغير قانونية» والتي يعاقب عليها « قانون العقوبات المصري » و « قانون الحريات » الذي صدر في عهد السادات » وهذا منطقي لان الواقع هو ان لا ضمانات لدى مناضل ديمقراطي او شيوعي في مواجهة اجهزة السلطة لقد كان التحقيق يتم بالحضور المباشر لضابطين احدهما من المخابرات والاخر من المباحث العامة وقد رفضت نيابة امن الدولة كليا اثبات وقائع التعذيب ، وتدخل رجال المخابرات في التحقيق الذي كان يديره بكفاءة عالية « منقطعة النظير » ، ولخدمة اهداف المباحث العامة الثلاثي « حلمي راغب » المحامي العام الآن ووكيلي النيابة الاوائل « صهيب حافظ » « ورجاء العزبي » وقد وصل الامر الى حد توريط النيابة بذاتها في استخدام بعض هذه الاساليب التي استخدمها المخابرات .

ولم يكن هذا غريبا مع نيابة اعتدت بوحشية على نصوص القانون البرجوازي حيث قامت باعتقال بعض المتهمين دون اي تحريات سابقة ودون تهمة محددة امثال ذلك وضع الناقدين الماركسيين « ابراهيم فتحي » « خليل كلفت » بل انها اعتقلت اخ الناقد الادبي الاخير وهو طالب بكلية الاداب جامعة القاهرة لمجرد انه ينتمي اليه بصلة القرابة وبتم بالسكن معه . — هذا ليس مزاحا فهو ثابت في مرافقات نيابة امن الدولة في جلسات استماع الاقوال ومن واقع مراجعة المحامين ولم تكتف النيابة بكل ما سلف بل زينت اقوال المتهمين بالنسبة لبعضهم البعض ونسبت اليهم اقوالا لا تتضمنها محاضر التحقيق التي اجرتها .

ان نيابة امن الدولة في مصر تعد جهاز استثنائي وهي تتبع بثبات عصا القيادة لمديري جهازي المخابرات والمباحث العامة التي تحتمي وراء السلطات الاستثنائية الرهيبة التي منحها اياها القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ والذي قنن الاجراءات الاستثنائية التي كانت تمارس في عهد ما يسمى بمراكز القوى ووضعها في شكل تشريعي في عهد الرئيس « الحر » « المحب لله » محمد انور السادات " وشرعنة قطاعا ضئيلا من هذه السلطات : — اولا بجانب اختصاصات نيابة امن الدولة المقررة والتي تتوسع باستمرار معتدية على حقوق النيابة العامة فقد قرر لها القانون الاخير سلطات « قاضي التحقيق » وهي لا تتقيد بما جاء في قانون الاجراءات الجنائية (م ٥١) بضمانات تفتش منزل المتهم وضرورة ان يتم في حضور المتهم من ينوب عنه او حضور شاهدين مما يخولها القدرة نتيجة لتعالقها الوثيق مع جهازي المخابرات والمباحث على تلفيق القضايا ودس الادلة في منازل المتهمين حيث لا يعقب على اجراءاتها وهي لا تتقيد ايضا بما جاء في المواد ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية هذه والمواد التي تنص على حق المتهم — ولي الجريمة بالذات — على ان يصطحب معه محاميا اثناء الاستجواب والتحقيق او اثناء المواجهة وسماع الشهود . وهذه الاستثناءات لم تكن نصوصا قانونية في عهد « مراكز القوى » بل انها اضيفت مؤخرا وفي عام ١٩٧٢ بالتحديد ويبدو ظاهرا ان النيابة تصنعون الان لزوال عهد الاجراءات الاستثنائية يتعاملون عن واقع ان نفس هذه الاجراءات ما زالت باقية ومستمرة وبشكل اشد وقاحة حيث تضمنها نصوص « قانونية » وفي استمرار كافة الاجهزة الاستثنائية كنهاية امن الدولة بسلطاتها ومحاكم امن الدولة التي لا يمكن استئناف احكامها والتي تنتقض من القضاء العادي وسلطانه باعتباره صاحب الولاية الاول .

ان الجرائم التي كانت تتم في عهد مراكز القوى خارج القانون ورغم انفه انحنى امامها القانون وافسح صدره لها في عهد السادات .

صُمود المعتقلين يزلزل شراسَة الجلادين

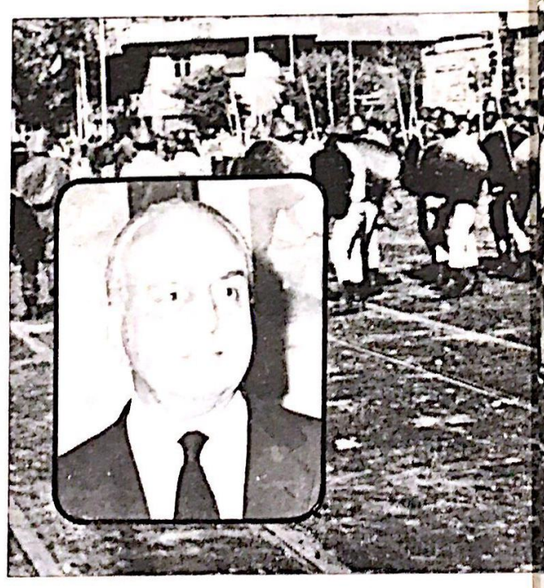

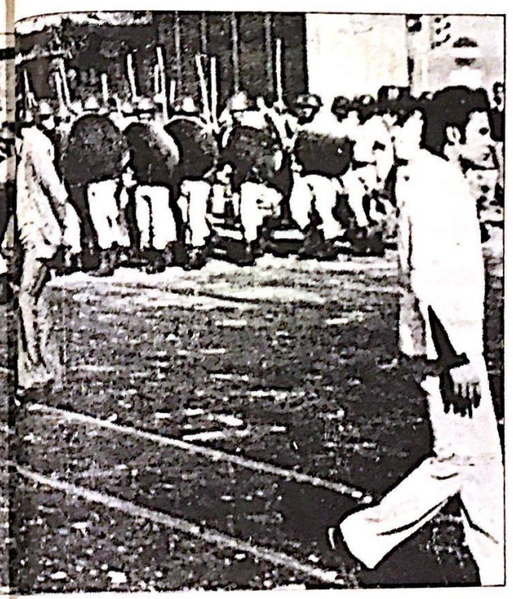

القمع في بلادنا على استعداد دا

بعد ان انهى التحقيق الذي افضنا في شرح الظروف التي احاطت به نقل المناضلون الوطنيون الديمقراطيون والشيوعيون الى سجن الحضرة العمومي بالاسكندرية حيث

وضعوا في « تاديب » السجن وهو مكان مخصص لعقاب المسجونين الذين يرتكبون مخالفات للائحة السجون وهو يتميز بمواصفات خاصة ويعد اسوا مكان من الناحية الصحية وغير مسموح فيه بقضاء الحاجة الا نصف ساعة صباحا واخرى ظهرا مع وجود المناضلون في حبس انفرادي في زنازين مقفله سيئة التهوية لمدة ٢٣ ساعة يوميا وممنوعون من الاتصال ببعضهم .

وقد حولت المخابرات هذا المكان الى واحد من ملحقاتها فكانت تعين اربعة من الشرطة السرية يوميا للمراقبة وملاحظة المسجونين ومنعت الزيارات والرسائل والكتب والصحف .

وفرضت جوا بالغ الارهاب مما ادى بعدد من المناضلين الى القيام باضراب عن الطعام استمر في مجموعة وفقا لحساب التتابع مدة ٢٦ يوما متواصلة حتى تم تحت هذا الضغط تغيير بعض الظروف .

وظلوا لفترة طويلة في ظل هذه الاوضاع ولم يصدر قرار الاتهام الا بعد الحاح عنيف من المحامين على نيابة امن الدولة التي كانت تسوف وتماطل بهدف الاحتفاظ لاطول مدة ممكنة بهذه العناصر التي لا بد للمحكمة حين تنظر القضية ان تقرر براءتها لعدم وجود ادلة ضدها ،

في يوم ٢٠ مارس ١٩٧٤ صدر قرار الاتهام اي بعد اكثر من تسعة شهور من عملية القبض وقد كان قرارا هزليا يزيف اقوال المتهمين الثابتة في محاضر التحقيق وقد لعبت المخابرات فيه دور «الخصم الحكم» حيث قامت بدور الطبيب الشرعي وقامت بمعرفتها بتحليل الخطوط المتضمنة في بعض الاوراق المضبوطة — التي شرحنا ظروف حجمها — وانتزعت وصادرت صلاحيات المحكمة في انتداب خبير خطوط بمعرفتها له سلطة اصدار القرار بصدد هذه الامور .

واخيرا لم ترد شهادات ضباط المخابرات الذين قاموا باجراء التحريات في صلب قرار الاتهام ولا اساليب قيامهم بها مما يعد نقصا خطيرا يمس سلامة قرار الاتهام وعلى اي حال فقد تضمن قرار الاتهام « التهم الموجهة الى المناضلين والتي تعد وساما مشرفا على صدر اي مناضل شيوعي حقيقي »

ولا بد ان نلحظ ان المواد التي طالبت نيابة امن الدولة تطبيقها على القضية وخاصة المادة ١٩٨ لم تطبق منذ عام ١٩٦٤ على اي قضية شيوعية وتتمثل اهمية ذلك في ان موقف السلطة السياسية يتحدد الان في ظروف الارتباط بالغرب الامبريالي والمساومة على القضية الوطنيه على اساس انتهاج سياسه العداء الضاري للمناضلين الشيوعيين والعناصر الوطنيه الديمقراطيه والتي تقف بحزم ضد خط الاستسلام وخيانه الوطن .

وتعارضه بالاضافة الى ان هذه المادة قد نقلت من قانون العقوبات الايطالي اثناء السيطرة الفاشية عليها وقد ادخلها الى القانون المصري اسماعيل صدقي في سنة ١٩٤٦ حتى يواجه بها القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية التي كانت تناضل بصلابة ضد الاحتلال البرطاني وضد نهج وزارة اسماعيل صدقي الاستبدادي في الحكم . وندعو القارىء الان ليقرا معنا النصوص الثقيلة التهم الموجهة الى هؤلاء المناضلين والنصوص القانونية المراد تطبيقها حتى نتبين جوهرها ونكشف الزيف الدائر الان بغرض تمويه الطبيعة البوليسية لنظام البرجوازية السياسي وعداءه الجذري للحريات الديمقراطية ومنهجه الدؤوب في توجيه الضربات الى اشد القوى ثورية : « اليسار الشيوعي » .

جوهر الاتهام هو تكوين « تنظيم شيوعي »

المناضلون « من الاول الى الثامن انشاوا ونظموا واداروا منظمة ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الغير مشروعة ملحوظا في ذلك ، وذلك بان كونوا منظمة سرية شيوعية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والراسمالية الوطنية وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وذلك بالاسلوب الذي اتبعه لينين وستالين وماوتسي تونغ في الثورتين الروسية والصينية) .

(المناضلون من التاسع الى الاخير انضموا الى منظمة ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وكان القوة والارهاب ملحوظا في ذلك بان انضموا الى المنظمة السرية امنوه عنها في التهمة السابقة والتي تستهدف الاغراض التي تقدم بيانها وتسعى بتحقيقها بالقوة والارهاب والوسائل الغير مشروعة) .

ملحوظة :

قرار الاتهام الصادر في الجناية ١—٥—١٩٧٣ امن الدولة رمل الاسكندرية والمقيدة برقم ٥—٦—١٩٧٤ امن دولة عليا) .

لقد مر على هؤلاء المناضلين الوطنيين الديمقراطيين والشيوعيين ما يناهز عاما ونصف دون ان تتخذ السلطات اجراءات